الفصل الخامس

مناقشة النَّتائج والتوصيات

٥،١ التمهيد:

ناقش هذا الفصل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والناتجة عن الطرق والوسائل التي اعتمدت عليها في الفصول السابقة من الدراسة، وأُتبع بمناقشة وتحليل النتائج المتعلقة بأهداف هذه الدراسة على ثلاث طرقٍ هي: النتائج المستخلَصة من البيانات الكمية عبر برنامج الحُزم الإحصائيّة للعلوم الإجتماعية، وبرنامج أموس، ثم التطرق إلى ما اطلع عليه الباحث من الجانب النظري في الدراسات السابقة، ومن ثم أراء العينة البؤرية التي تم مقابلتها، وصولاً لاستخلاص ومن ثم إستخلاص التوصيات التي بنيت على ضوء النتائج سالفة الذكر، والتي يأمل الباحث أن تجد لها حيزاً لدى من كان له قلبٌ أو ألقى السمع وهو شهيدٌ، وخاصةً ممن يلزمهم الأخذ بمقتضى هذه الدراسة، كما طرح الباحث عدداً من المقترحات يُمكن الاستفادة منها في تطوير الأبحاث في هذا الحيّز.

٥،٢ مناقشة نتائج أهداف الدراسة:

يتضح من خلال عرض النتائج التي تُبين عوامل كل متغيرٍ من متغيرات هذه الدراسة مدى التحقق من أهداف الدراسة التي تجيب على أسئلتها.

٥،٢،١ نتائج الهدف الأول:

نص الهدف الأول على "الكشف عن مقدار الدلالة والتأثير المباشِر لتداعيات النزاعات المسلحة وأبعادها في جودة خريجيّ التعليم والتدريب".

بالرجوع إلى النتائج في الجدول (٤،٤٤) نجد أنَّ هناك تأثيرٌ مباشرٌ بين تداعيات النزاعات المسلحة بابعادها وبين جودة خريجيّ التعليم والتدريب الفنيّ المهنيّ، حيث كان مقدار التأثير المباشر بوجود المتغير الوسيط نسبة (-٠,٢)، فيما كان مقدار التأثير المباشر بدون المتغير الوسيط (-٠,٦٢)، وهذا يعني أنَّه عندما تزداد تداعيات النزاعات المسلحة عند وجود المتغير الوسيط بمقدار وُحدةٍ وَاحدةٍ فإنَّ جودة خريجيّ التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ تضعف بنسبة (٢٠٪)، في ظل وجود الفجوة المعرفية، وفي حالة تجميد تاثير المتغيّر الوسيط فإنَّ ارتفاع تداعيات النزاع بمقدار وُحدةٍ وَاحدةٍ يُضعف جودة خريجيّ التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ بنسبة (٦٢٪)، ويُعزَى هذا إلى العلاقة العكسية التي تُسهم بها تداعيات النزاعات المسلحة وتؤثر في جودة خريجيّ هذا النوع من التعليم، وبمراجعة الجدول (٤,٤٦) نلاحظ أنَّ هناك ستُّ فرضياتٍ فرعيةٍ انبثقت من هذا الهدف ونتائجها على النحو التالي:

١) **الدلالة والتأثير للتداعيات الإدارية للنزاعات في جودة خريجيّ التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ:**

عند مراجعة نتائج المسارات المختلفة لمؤشرات حسن المطابقة لتحليل النموذج البنائي لفرضياتٍ الدراسة الفرعية المبيَّنة في الشكل رقم (٤,١١)، وفي الجدول (٤,٤٥)، نجد أنَّ مقدار دلالة وتأثير التداعيات الإدارية للنزاعات المسلحة في جودة خريجيّ التعليم والتدريب الفنيّ المهنيّ جاء بنسبة ارتباط (-٠,٢٩١)، وبدلالةٍ معنويةٍ أقل من (٠,٠٥)، ويعني هذا أنَّ أيَّ زيادةٍ في التداعيات الإدارية للنزاعات المسلحة بمقدار وُحدةٍ وَاحدةٍ تؤثر عكسياً في جودة خريجيّ التعليم والتدريب الفنيّ المهنيّ بمقدار (٢٩٪). وبهذا تحققت العلاقة المباشرة، وهذه النتيجة تتوافق مع عددٍ من الدراسات التي اشارت إلى أنَّ النزاع في اليمن أدى إلى شل قدرات الأداء الإداري واتخاذ القرارات الإدارية السليمة، بل جعل الدولة مغيبةً وشبه مفقودةٍ وغير قادرةٍ على تحقيق رسالتها والغاية منها، ودفَع غياب هذه المؤسسات وفشلها إلى تكيُّف المواطن مع الظروف، بل قام بأداء أدوار ووظائف الدولة ومؤسساتها، ويتوافق هذا مع ما أشار إليه

(المخلافي، ٢٠١٩، مصطفى، ومحمد، ٢٠١٨، والحميري، ٢٠١٧، والحسني، ٢٠١٧، وعردوم، ٢٠١٧، واللاحجي، ٢٠١٧، ومصطفى، ٢٠١٦، وPherali, 2016، وشوقار، ٢٠١٣، وهيل، وآخرون، ٢٠١٣، وإسماعيل، ٢٠١٣).

وأكد أغلب من تم مقابلتهم على أنَّ الجانب الإداري تأثر بشكلٍ كبيرٍ من النزاعات المسلحة، حيث صارت الإدارات مغيبةً والقوانين واللوائح معطلةً، والإدارة في بعض الوزارات المعنية ليس لديها رؤية استراتيجية، وأنَّ هناك عراقيل إداريةٍ مرتبطةٍ بالتعليم، ويتفاوت معيار العرقلة بين الموظفين، ويختلف من كليةٍ إلى أخرى تبعاً وعلاقة ارتباط الإدارة بالسياسيين وقُرب قيادات الكليات من مكاتب الإدارة المركزية المعنية بكليات المجتمع، فالوضع الحالي أضعف الأداء الإداريّ وعطل العمل بالكثير من القوانين واللوائح، وصارة الإدارة تخلط بين وظائف الإدارة التنفيذية والإدارة السياسية التي هي بدون إرادةٍ، حيث لا يوجد عند السياسيين إرادةٌ تتطلع إلى المستقبل، وتضيف عينة المقابلة إلى أنَّ التخبط الإداري القائم في الإدارات المعنية بمؤسسات التعليم سواءً قبل النزاع أو أثنائه أسهم في اعتلال مؤسسات التعليم المختلفة، وأنَّ التشتت بين مجالس التعليم المختلف ووزاراته المتعددة أدَّى إلى ضياع التعليم، وأنَّ خلق الصراع في التعليم سوف تستمر آثاره لسنواتٍ عدةٍ، فالوضع القائم الآن يسير نحو المجهول، وقد زادت النزاعات المسلحة من الاختلالات الإدارية في أداء مختلف المؤسسات الإدارية في البلد.

٢) **الدلالة والتأثير للتداعيات الاقتصادية للنزاعات المسلحة في جودة الخريجيّن:**

عند مراجعة نتائج المسارات المختلفة لمؤشرات حسن المطابقة لتحليل النموذج البنائي لفرضيات الدراسة الفرعية المبينة في الشكل رقم (٤،١١)، وفي الجدول (٤،٤٥)، نجد أنَّ مقدار دلالة وتأثير التداعيات الاقتصادية للنزاع في جودة خريجيّ التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ جاء بنسبة ارتباط (-٠،٠١)، وهو تأثيرٌ ضعيفٌ، وغير ذي دلالةٍ إحصائيّةٍ، ويدل هذا على أنَّه لا توجد علاقةٌ مباشِرةٌ.

وهذا يخالف ما أشار إليه بعض الباحثين ومنهم جونثان وآخرين (Jonathan, et al, 2019)، وكادير (Kadir, 2018)، وتُعد الحالة الاقتصادية من أكثر العوامل تأثراً بصورةٍ قويةٍ بالنزاع المسلح، وينعكس هذا على تدمير الرأس المال المادي والبشريّ، وهذا ما أشار إليه (Ananyev & Namsuk & Kim, 2010 ،Poyker, 2019)، بل أشار الحسني (٢٠١٧)، إلى أنَّ النزاع اليمني أدى إلى الانهيار الشديد للدولة اليمنية في جميع جوانبها، وإنَّ الجانب الاقتصادي من أبرز جوانب الحياة المنهارة في اليمن، وتراجع التعليم وجودته في ظل هكذا وضعٍ بشكلٍ كبيرٍ، ولقد جعل النزاع الظروف المعيشية غير كافيةٍ وغير آمنةٍ وفق ما أشار إليه عددٌ من الباحثين ومنهم (الحميري، ٢٠١٧، وفهرالي Pherali, 2016، وأغبش، ٢٠١٥، وعثمان، وعبد الرحمن، ٢٠١٥، وتجندرا Tejendra J, 2015، وكابند Kapend, 2014، وشوقار، ٢٠١٣، ويوسف، ٢٠١٢).

وتكاد تُجمع أراء من شملهم المقابلة على إنَّ النزاعات المسلحة أثَّرت بشكلٍ كبيرٍ في الحياة المعيشية في المجتمع، وأنَّ تلك التأثيرات الاقتصادية جعلت الحياة المعيشية للفرد غايةً في الصعوب،. وقد أثر الوضع الاقتصادي هذا على القدرات العقلية للشباب وأسهم في تشتتٍ فكريٍّ لدى جميع الكادر البشريّ في مرافق التعليم المختلفة، وترك الكثير من الطلاب مقاعد الدراسة بحثاً عن لقمة العيش، والكثير ممن ترك مقاعد الدراسة انخرط مع أطراف النزاع في المجتمع، بغية الحصول على راتبٍ يسد به رمق عيشة حتى ولو كان ثمن ذلك فقده لحياته، ودفع هذا الحال العديد من الكفاءات والكوادر إلى ترك حقل التعليم والنزوح الداخلي أو الهجرة الخارجية للبحث عن سُبُل معيشةٍ مستقرةٍ لهم ولمن يعولوا، حتى أثَّر الوضع الاقتصادي على خطط التعليم، ومُدد البرامج التعليميّة، وعند حساب التأثير غير المباشر في تحليل البيانات الكميَّة نجد أنَّه يوجد تأثيرٌ عكسيٌّ بنسبة (-٠,١٥٢)، وبهذا تحققت علاقة

التأثير عن طريق الوساطة الكاملة، ويعني هذا أنَّ أيَّ زيادةٍ في التداعيات الاقتصادية للنزاعات المسلحة بمقدار وُحدةٍ وَاحدةٍ يؤدي إلى نقصٍ في جودة خريجيّ التعليم والتدريب الفنيّ المهنيّ بمقدار (١٥,٢٪). وبهذا تحققت العلاقة غير المباشرة عند توسط الفجوة المعرفية في العلاقة بين التداعيات الاقتصادية للنزاع وبين جودة خريجيّ التعليم والتدريب الفنيّ المهنيّ، ويمكن القول أنَّه توجد علاقةٌ مباشِرةٌ حسب ما أشارت إليه عددٌ من الدراسات، وبرَّرته عينة المقابلة، كما أنَّه يوجد تأثيرٌ غير مباشرٍ للتداعيات الاقتصادية للنزاعات المسلحة في جودة خريجيّ التعليم والتدريب الفنيّ المهنيّ في ظل الفجوة المعرفية القائمة في المجتمع وفق نتائج تحليل البيانات الكمية للدراسة.

٣) الدلالة والتأثير للتداعيات السياسية للنزاعات المسلحة في جودة خريجيّ التعليم والتدريب:

عند مراجعة نتائج المسارات المختلفة لمؤشرات حسن المطابقة لتحليل النموذج البنائي لفرضيات الدراسة الفرعية المبينة في الشكل رقم (٤,١١)، وفي الجدول (٤,٤٥)، نجد أنَّ مقدار دلالة وتأثير التداعيات السياسة للنزاعات المسلحة في جودة خريجيّ التعليم والتدريب الفنيّ المهنيّ جاء بنسبة ارتباط (-٠,٠٢)، وهو تأثيرٌ ضعيفٌ، وغير ذي دلالةٍ إحصائيّةٍ، ويدل هذا على أنَّه لا توجد علاقةٌ مباشِرةٌ. وهذا يخالف ما أشار إليه بعض الباحثين من أنَّ النزاعات خلقت جماعاتٍ سياسيةٍ جُهويةٍ وتكتلاتٍ سياسيةٍ تتنازع السلطة وسهلَّت للتدخلات الإقليمية والدولية في شئون البلد مما أدى إلى انتقاص حق الدولة في السيادة الوطنية على أراضيها وقرارها السياسي، وأثر بشكلٍ سلبيٍّ على الكيان السياسي الموحَّد للدولة ومن الباحثين من أشار إلى هذا منهم: أنانيف وبويكر (Ananyev & Poyker, 2019، ورونالد وآخرون Ronald Law, et al, 2018، وبرايثواتي Braithwaite, 2016، وشنان، ٢٠١٥، وفهرالي Pherali, 2016)، وأشار الربيعي (٢٠١٦) إلى أنَّ السياسة حوَّلت مكونات المجتمع إلى عُصَبٍ مُتباينةٍ، مما زاد من تخلُّف المجتمع وتشظِّيه سياسياً واجتماعياً، وأشار

ميتشال وآخرونMichael, et al (2019) إلى أنَّ جذور الفساد والاستبعاد والاستغلال وضعف الاستقرار السياسي في البلد هي الأساس في النزاعات، وأكد أغلب أفراد عينة المقابلة على أنَّ السياسة في البلد أثرت على كافة المجالات.

وعند حساب التأثير غير المباشر نجد أنَّه يوجد تأثيرٌ بنسبة (-٠,١٧٢)، وبهذا تحققت الوساطة الكاملة، ويعني هذا أنَّ أيَّ زيادةٍ في التداعيات السياسة للنزاعات المسلحة بمقدار وُحدةٍ وَاحدةٍ يؤدي إلى نقصٍ في جودة خريجيّ التعليم والتدريب الفنيّ المهنيّ بمقدار (١٧,٢٪)، وبهذا تحققت العلاقة غير المباشرة بين التداعيات السياسية للنزاعات المسلحة وبين جودة خريجيّ التعليم والتدريب الفنيّ المهنيّ عند توسط الفجوة المعرفية في العلاقة بينهما، ويُعزَى الأمر هنا إلى وجود علاقةٍ مباشرةٍ حسب ما أشارت إليه عددٌ من الدراسات، وبرَّرته عينة المقابلة، كما يوجد تأثيرٌ غير مباشرٍ للتداعيات الاقتصادية للنزاعات المسلحة في جودة خريجيّ التعليم والتدريب الفنيّ المهنيّ في ظل الفجوة المعرفية القائمة في المجتمع وفق نتائج تحليل البيانات الكمية للدراسة.

٤) الدلالة والتأثير للتداعيات ألاجتماعية للنزاعات في جودة خريجيّ التعليم والتدريب التّقنيّ والمهنيّ:

عند مراجعة نتائج المسارات المختلفة لمؤشرات حسن المطابقة لتحليل النموذج البنائي لفرضيات الدراسة الفرعية المبيَّنَة في الشكل رقم (٤,١١)، وفي الجدول (٤,٤٥)، نجد أنَّ مقدار دلالة وتأثير التداعيات الاجتماعية للنزاعات المسلحة في جودة خريجيّ التعليم والتدريب الفنيّ المهنيّ جاء بنسبة ارتباط (-٠,٠٤٨)، وهو تأثيرٌ ضعيفٌ، وغير ذي دلالةٍ إحصائيّةٍ، ويدل هذا على أنَّه لا توجد علاقةٌ مباشِرةٌ هنا. وهذا يخالف ما أشار إليه بعض الباحثين من إنَّ النزاعات تعمق الانقسام والانشقاق بين مكونات المجتمع، وتخلق الأحقاد والكراهية التي تقود في الغالب إلى اضطراب وظائف المجتمع وتفكُّكِه، بل أفرزت النزاعات المسلحة الكثير من الإشكاليات التي أثرت في الوضع الاجتماعي، ومن ذلك حالات النزوح واللجوء،

وتمزيق النسيج الاجتماعي، وزيادة التفكك الأُسري في بعض المناطق، وتنامي الشعور بالاغتراب، وصعوبة الاندماج والتكيف مع مجتمعات الهجرة، ويتوافق هذا مع ما أشار إليه عددٌ من الباحثين ومنهم (Ventevogel, et al, 2016، وعبد العليم، ٢٠١٦، الربيعي، ٢٠١٦، وعثمان، وعبد الرحمن، ٢٠١٥، وإسماعيل، ٢٠١٥، وعمر، وأبوه، ٢٠١٥، وKapend, 2014، و Song et al, 2013، وAide, 2013، وشوقر، ٢٠١٣، والمغلّس، ٢٠١٣، وKotite, 2012).

ويرى الحسني (٢٠١٧)، وعرودم (٢٠١٧)، أنَّ من أبرز جوانب الحياة المنهارة في اليمن جراء النزاع الحالي هو الجانب الاجتماعي، كما تؤكد عينة المقابلة على أنَّ التداعيات الاجتماعية للنزاعات المسلحة لها تأثير سلبيٌّ ومباشرٌ، وتُعزى هذه النتيجة لما يشعر به الأفراد من أهمية الاستقرار الاجتماعي والاهتمام بالحقوق والحريات الأساسية للأفراد، نتيجةً لإنَّ النزاعات المسلحة تؤثر سلباً في المجتمع، وعند حساب التأثير غير المباشر نجد أنَّه يوجد تأثيرٌ بنسبة (-٠,١٢)، ويَعنى هذا أنَّ أيَّ زيادةٍ في التداعيات الاجتماعية للنزاعات المسلحة بمقدار وُحدةٍ وَاحدةٍ يؤدي إلى نقصٍ في جودة خريجيّ التعليم والتدريب الفنيّ المهنيّ بمقدار (١٢٪)، ويعني هذا أنَّه يوجد تأثيرٌ غير مباشرٍ بين التداعيات الاجتماعية للنزاعات المسلحة وبين جودة خريجيّ التعليم والتدريب الفنيّ المهنيّ عند توسط الفجوة المعرفية في العلاقة بينهما. ويُعزَى الأمر إلى وجود علاقةٍ مباشرةٍ حسب ما أشارت إليه عددٌ من الدراسات، وبرَّرته عينة المقابلة، وأيضاً وجود تأثيرٍ غير مباشرٍ للتداعيات الاجتماعية للنزاعات المسلحة في جودة خريجيّ التعليم والتدريب الفنيّ المهنيّ في ظل الفجوة المعرفية القائمة في المجتمع وفق نتائج تحليل البيانات الكمية للدراسة.

٥) الدلالة والتأثير للتداعيات ألصحية للنزاعات المسلحة في جودة خريجيّ التعليم والتدريب:

عند مراجعة نتائج المسارات المختلفة لمؤشرات حسن المطابقة لتحليل النموذج البنائي لفرضيات الدراسة الفرعية المبيَّنَة في الشكل رقم (٤,١١)، وفي الجدول (٤,٤٥)، نجد أنَّ مقدار دلالة وتأثير

التداعيات الصحية للنزاعات المسلحة في جودة خريجيّ التعليم والتدريب التِقنيّ والمهنيّ من وجهة نظر الكادر البشريّ في كليات المجتمع اليمنية جاء بنسبة ارتباط (-٠,٠٦)، وهو تأثيرٌ ضعيفٌ، وغير ذي دلالةٍ إحصائيّةٍ، ويدل هذا على أنَّه لا توجد علاقةٌ مباشِرةٌ في هذا المجال وهذا يخالف ما أشار إليه بعض الباحثين من أنَّ تأثير الوضع الصحي في اليمن أدى إلى تفشي عددٍ من الأمراض ومنها أمراض الكوليرا والدفتريا، التي خلفت آلاف الوفيات، وتسببت الأمراض المزمنة وسوء التغذية في مقتل العديد من الناس أكثر مما تسبب به الرصاص أو القنابل (البنك الدولي، ٢٠١٩؛ واليونيسف، نوفمبر ٢٠١٧؛ وSong et al, 2013؛ وSánchez & Rodríguez, 2012). وأدى تعطيل خدمات البنية التحتية نتيجةً للنزاع في اليمن إلى زيادة حالات الوفاة بمعدل خمسة أضعاف الوفيات المباشرة خاصةً في فئات النساء والاطفال (Jonathan, et al, 2019)، وأشار تقرير للأوتشا (٢٠١٩) إلى أنَّ حالات الوفاة وصلت إلى أكثر من (٣٢٠) ألف منذُ بداء النزاع وحتى صدور التقرير، أغلبهم توفوا بسبب فقد الغذاء والخدمات الطبية.

كما أدت النزعات المسلحة إلى انتشار الكثير من الآثار السلبية صحياً ونفسياً ومادياً على الكثير من فئات المجتمع المختلفة، وفاقمت الاضطرابات النفسية الموجودة مسبقًا إضافة إلى المشاكل الصحية الجديدة الناجمة عن العنف والاستغلال المرتبط بالعديد من النزاعات، وظروف المعيشة في مناطق النزاع أومناطق النزوح، وبلدان اللجوء، وهذا ما أشار إليه بعض الباحثين مثل: (Kadir, 2018؛ وإسماعيل، ٢٠١٥؛ وKapend, 2014؛ وSong et al, 2013؛ وSÁNCHE, 2012). وقد بيَّنت اليونسيف (٢٠١٩) أنَّه في اليمن تموت أمٌ واحدةٌ وستة مواليد كل ساعتين بسبب مضاعفة الحمل والولادة، ويُضاف إلى ما سبق حالات العجز والعاهات بسبب الإصابات (Lerch & Buckner, 2016)، ويرى بعضٌ ممن تم مقابلتهم أنَّ تأثير

النزاعات على الجانب الصحي تتفاوت من منطقةٍ إلى أُخرى ولها ارتباطٌ بالحالة الاقتصادية في البلد، وعلى سبيل المثال أصحاب الأمراض المزمنة لم يحصلوا على الرعاية والاهتمام المناسبين، حيث لا يجد المريض المعتاد مجالاً في المستشفى بسبب كثرة الجرحى، وأيضا تعطل السفر للعلاج في الخارج بسبب النزاع المسلح وبالتالي تكثر الأمراض، إضافةً إلى أنَّ بعض العلاجات من الصعب الحصول عليها لعدم توفرها، وصعوبة التنقل بين المحافظات، ومنهم من يربط بين الجانب الصحي والجانب المعيشي، ويدلل على سبيل المثال أن الطالب يأتي إلى المدرسة ولم يحصل على القدر الكافي من الغذاء فيحصل له إغماءٌ أو هبوطٌ.

وعند حساب مقدار التأثير غير المباشر نجد أنَّه يوجد تأثيرٌ بنسبة (-٠,١)، وهذا الأثر غير المباشر أكبر من الأثر المباشر، ويعني هذا أنَّ أيَّ زيادة في التداعيات الصحية للنزاعات المسلحة بمقدار وُحدةٌ واحِدةٌ يؤدي إلى نقصٍ في جودة خريجيّ التعليم والتدريب الفنيّ المهنيّ بمقدار (١٠٪)، ويعني هذا أنَّه يوجد تأثيرٌ غير مباشرٍ بين التداعيات الصحية للنزاعات المسلحة في جودة خريجيّ التعليم والتدريب الفنيّ المهنيّ عند توسط الفجوة المعرفية في العلاقة بينهما، ويُعزى الأمر إلى وجود علاقةٍ مباشرةٍ حسب ما أشارت إليه عددٌ من الدراسات، وبرَّرنه عيّنة المقابلة، وأيضاً وجود تأثيرٍ غير مباشرٍ للتداعيات الاجتماعية للنزاعات المسلحة في جودة خريجيّ التعليم والتدريب الفنيّ المهنيّ في ظل الفجوة المعرفية القائمة في المجتمع وفق نتائج تحليل البيانات الكمية للدراسة.

٦) الدلالة والتأثير للتداعيات الأمنية للنزاعات المسلحة في جودة خريجيّ التعليم والتدريب:

عند مراجعة نتائج المسارات المختلِفة لمؤشرات حسن المطابقة لتحليل النموذج البنائي لفرضيات الدراسة الفرعية المبيَّنَة في الشكل رقم (٤,١١)، وفي الجدول (٤,٤٥)، نجد أنَّ مقدار دلالة وتأثير التداعيات الأمنية وجودة خريجيّ التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ جاء بنسبة ارتباط (٠,٢٠٦)، وهذا

التأثير جيدٌ، ويدل هذا على أنَّه يوجد تأثيرٌ مباشِرٌ بين التداعيات الأمنية للنزاعات المسلحة وبين جودة خريجيّ التعليم والتدريب الفنيّ المهنيّ.

إنَّ مقدار الاختلال الأمني الذي أصاب المجتمع وأضعف من قدرات أجهزته الأمنية التي أصبحت منقسمةً بين أطراف النزاع المتعددة، وهذا الحال أفقد إحساس الأفراد بالطمأنينة، والأمن المعيشي، بل أسهمت النزاعات المسلحة في زيادة العنف وانتشار الإجرام، وجعل هذا الوضع بعض أفراد المجتمع يضطر إلى النزوح أو الهجرة الطوعية أو القسرية، بحثاً عن حاجياته الأساسية، والتي منها الشعور بالطمأنينة والأمن، وهذا ما أكده العديد من الباحثين ومنهم: (Kadir, 2018، و Buckner, 2018، وجمال، ٢٠١٨، وريتبيرغ، ٢٠١٦، ورحيمة، ٢٠١٥، وعبد العليم، ٢٠١٦، وعثمان، وعبد الرحمن، ٢٠١٥، وDiwakar, 2015، وKapend, 2014، وشوقار، ٢٠١٣، والفقي، ٢٠١٣).

ويرى عددٌ ممن شملتهم المقابلة أنَّ الاختلالات الأمنية موجودةٌ أكثر من السابق بسبب النزاعات، وإنَّ لهذه الاختلالات تأثيرًا في الإبداع والأداء في مختلف المستويات، وبالأخص مستوى التحصيل والأداء العلمي، فيما يرى البعض أنَّ الأوضاع الأمنية في منطقة المقابلة مستقِرةً إلى حدٍ ما وأنَّ تأثيرها محدودٌ. **ومن خلال النتائج المبينة آنفاً تحقق الهدف الأول الذي أجاب على السؤال الأول من أسئلة هذه الدراسة.**

٥،٢،٢ نتائج الهدف الثاني:

نص الهدف الثاني :"التحقق من الدلالة والتأثير المباشر لتداعيات النزاعات المسلحة وأبعادها في الفجوة المعرفية".

بمراجعة نتائج المسارات المختلفة لمؤشرات حسن المطابقة لتحليل النموذج البنائي لفرضيات الدراسة الرئيسية المبينَّة في الشكل رقم (٤،١٠)، والجدول (٤،٤٦) نجد أنَّ المؤشرات دلت على أنَّ الارتباط بين هذين المتغيرين ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ عند مستوى (٠،٠٠٠)، إضافةً إلى وجود تأثيرٍ إيجابيّ مباشرٍ بين تداعيات النزاعات المسلحة بأبعادها وبين الفجوة المعرفية، وبلغ مقدار هذا التأثير نسبة (٠،٨٠)، وهذا يعني أنَّه إذا أزدادت تداعيات النزاعات المسلحة بمقدار وُحْدةٍ واحِدةٍ فإنَّ الفجوة المعرفية تزداد اتساع بنسبة (٨٠٪)، ويتوافق هذا مع ما ورد في الجانب النظريّ وأكد عليه غالبية عينة المقابلة، ويُعزَى هذا إلى ضعف الاهتمام والتركيز على تضييق الفجوة المعرفية في المجتمع التي لها علاقةٌ طرديةٌ بالتداعيات المختلفة للنزاعات المسلحة.

١) الدلالة والتأثير للتداعيات الأمنية للنزاعات المسلحة وبين الفجوة المعرفية في المجتمع:

بمراجعة الشكل رقم (٤،١١) الذي بيَّن مسار الفرضيات الفرعية بين تداعيات النزاع وبين الفجوة المعرفية، ونتائج مخرجات هذا الشكل المبيَّنَة في الجدول (٤،٤٦) أظهرت النتائج أنَّ النسبة الحرجة لثبات المفهوم قدرها (١٢،٤٦٣) أي أنَّ العلاقة بين المتغيرين ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ عند مستوى (٠،٠٠٠)، وقيمة الارتباط المباشر بين المتغيرَّين كان بمقدار (٠،٥٢١)، أي أنَّ الارتباط ذات تأثيرٍ جيدٍ، ويعنى هذا أنَّ أيَّ زيادةٍ في التداعيات الأمنية للنزاعات المسلحة بمقدار وُحْدةٍ واحِدةٍ تؤثر في اتِّساع الفجوة المعرفية في المجتمع بمقدار (٥٢٪)، وهذا التأثير يدل هذا على أنَّه توجد علاقةٌ طرديةٌ ذات دلالةٍ وتأثيرٍ مباشِرٍ بين التداعيات الأمنية للنزاعات المسلحة وبين الفجوة المعرفية في المجتمع. ويتوافق هذا مع ما أورده بعض الباحثين ومنهم (رحيمة، ٢٠١٥، وDiwakar, 2015، وصباح، ٢٠١٤)، وأكَّد أغلب من شملتهم المقابلة على تاثير الجانب الأمني على التعليم الذي هو أهم مرتكزات المعرفة.

٢) الدلالة والتأثير للتداعيات الصحية للنزاعات المسلحة وبين الفجوة المعرفية في المجتمع:

بمراجعة الشكل رقم (٤,١١) الذي بيَّن مسار الفرضيات الفرعية بين تداعيات النزاع وبين الفجوة المعرفية، ونتائج مخرجات هذا الشكل المبينة في الجدول (٤,٤٦) أظهرت النتائج أنَّ النسبة الحرجة قدرها (-٤,٩١١) مما يعني أنَّ هذه العلاقة ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ عند مستوى (٠,٠٠٠)، ومقدار علاقة الارتباط أو التأثير كان بنسبة (٠,١٥)، أي أنَّها ذات تأثيرٍ مقبولٍ، ويدل هذا على أنَّ زيادة التداعيات الصحية للنزاعات المسلحة بمقدار وُحْدةٍ واحِدةٍ يؤدي إلى اتساعٍ في الفجوة المعرفية في المجتمع بمقدار (١٥٪)، ويعني هذا أنَّه توجد علاقةٌ مباشِرةٌ بين التداعيات الصحية للنزاعات المسلحة وبين الفجوة المعرفية في المجتمع، ويؤكد هذا ما أوردته بعض الدراسات ومنها (Jonathan, et al, 2019، أوتشا، ٢٠١٩، وKadir, 2018، وإسماعيل، ٢٠١٥، وKapend, 2014). وأشار بعض مما شملتهم المقابلة الى أنَّ الأوضاع الصحية في ظل النزاعات المسلحة أثَّرت على المستوى التعليميّ والمعرفي لدى التلاميذ.

٣) الدلالة والتأثير للتداعيات الاجتماعية للنزاعات المسلحة وبين الفجوة المعرفية في المجتمع:

عند مراجعة الشكل رقم (٤,١١) الذي بيَّن مسار الفرضيات الفرعية بين تداعيات النزاع وبين الفجوة المعرفية، ونتائج مخرجات هذا الشكل المبيَّنة في الجدول (٤,٤٦) أظهرت النتائج أنَّ النِّسبَة الحرجة قدرها (٦,٢١) وهذه النسبة أكبر من قيمة المحك، أي أنَّها ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ عند مستوى (٠,٠٠٠)، ومقدار علاقة الارتباط أو التأثير كان بنسبة (٠,١٨٤)، ويعني هذا أنَّ أيَّ زيادةٍ في التداعيات الاجتماعية للنزاعات المسلحة بمقدار وُحْدةٍ واحِدةٍ يؤدي إلى اتساع في الفجوة المعرفية في المجتمع بمقدار (١٨٪)، ويعني هذا أنَّه توجد علاقةٌ مباشِرةٌ بين التداعيات الاجتماعية للنزاعات المسلحة وبين الفجوة المعرفية في المجتمع، ويتوافق هذا مع ما أوردته بعض الدراسات التي بيَّنت أنَّ النزاعات المسلحة تُسهم في تدني مستوى الحريات والقيم والأخلاق مما تنعكس على الاستقرار

الاجتماعي والتعليم والمعرفة (رحيمة، ٢٠١٥، وشنان، ٢٠١٥، وكوكو، ٢٠١٤، والملاح، ٢٠١٣). وأشـــار عددٌ مِمَّن شملتهم المقابلة الى أن الأوضـــاع الإجتماعية في ظل النزاعات المســـلحة أثَّرت على المستوى التعليميّ والمعرفيّ لدى التلاميذ.

٤) الدلالة والتأثير للتداعيات السياسية للنزاعات المسلحة وبين الفجوة المعرفية في المجتمع:

عند مراجعة الشكل رقم (٤،١١) الذي بيَّن مسار الفرضيات الفرعية بين تداعيات النزاع وبين الفجوة المعرفية، ونتائج مخرجات هذا الشكل المبيَّنة في الجدول (٤،٤٦) أظهرت النتائج أنَّ النسبة الحرجة قدرها (٩،٥٥) أي أنَّ هذه النسبة دالةٌ إحصائيّاً عند مستوى (٠،٠٠٠)، وبلغ مقدار الارتباط (٠،٢٦٥)، أي أنَّها ذات تأثيرٍ مقبولٍ، ويدل هذا على أنَّه توجد علاقةٌ مباشِرةٌ بين التداعيات السياسة للنزاعات المسلحة وبين الفجوة المعرفية في المجتمع، وهذا يعني أنَّ أيَّ زيادةٍ في التداعيات السياسية للنزاعات المسلحة بمقدار وُحْدةٍ واحِدةٍ يؤدي إلى اتساعٍ في الفجوة المعرفية في المجتمع بمقدار (٢٦،٥٪)، وهذا يشير إلى أنَّ التداعيات السياسية للنزاعات المسلحة تأثيرٌ طرديٌّ كبيرٌ على الفجوة المعرفية، وكلما زادت هذه التداعيات كلما قابلتها زيادةٌ في مقدار الفجوة المعرفية، ويتوافق هذا مع ما ورد في الأدب النظريّ وأكد عليه غالبية عينة المقابلة، كما أنَّه يتوافق هذا مع ما أوردته بعض الدراسات ومنها دراسات كلٍ من (Ananyev & Poyker, 2019، وBraithwaite, 2016، والربيعي، ٢٠١٦، وPherali, 2016، وKarreth, 2014). واكدته عينة المقابلة.

٥) الدلالة والتأثير للتداعيات الاقتصادية للنزاعات المسلحة وبين الفجوة المعرفية في المجتمع:

عند مراجعة الشكل رقم (٤،١١) الذي بيَّن مسار الفرضيات الفرعية بين تداعيات النزاع وبين الفجوة المعرفية، ونتائج مخرجات هذا الشكل المبيَّنَة في الجدول (٤،٤٦) أظهرت النتائج أنَّ النسبة الحرجة قدرها (٦،٤٠٧) أي أنَّ هذه النسبة دالةٌ إحصائيّاً عند مستوى (٠،٠٠٠)، ويعني هذا أنَّ العلاقة هنا ذات

دلالةٍ إحصائيّاً، وبلغ مقدار الارتباط (٠,٢٣٣)، أي أنَّها ذات تأثيرٍ مقبولٍ، ويدل هذا على أنَّه توجد علاقةٌ طرديةٌ مباشرةٌ بين التداعيات الاقتصادية للنزاعات المسلحة وبين الفجوة المعرفية في المجتمع، وأيُّ زيادةٍ في التداعيات الاقتصادية للنزاعات المسلحة بمقدار وُحْدةٍ واحِدةٍ يؤدي إلى اتساعٍ في الفجوة المعرفية في المجتمع بمقدار (٢٣٪)، فكلما زادت هذه التداعيات كلما قابلها زيادةٌ في مقدار الفجوة المعرفية، ويتوافق هذا مع ما ورد في الجانب النظريّ وأكد عليه غالبية عيّنة المقابلة. (Jonathan, et al, 2019، و Ananyev & Poyker, 2019، والحميري، ٢٠١٧، والحسني، ٢٠١٧، و SMITH, 201، و Pherali, 201)، ويكاد يُجمع أغلب من شملتهم المقابلة على أنَّ التداعيات الاقتصادية لها تاثيراتٌ بالغةٌ على التعليم والمعرفة.

٦) الدلالة والتأثير للتداعيات الإدارية للنزاعات المسلحة وبين الفجوة المعرفية في المجتمع:

عند مراجعة الشكل رقم (٤,١١) الذي بيَّن مسار الفرضيات الفرعية بين تداعيات النزاع وبين الفجوة المعرفية، ونتائج مخرجات هذا الشكل المبيَّنة في الجدول (٤,٤٦) أظهرت النتائج أنَّ النسبة الحرجة قدرها (٠,٨٥٥) أي أنَّ هذه النسبة غير دالةٍ إحصائيّاً لأنَّ قيمة الدلالة المعنوية التي حصلت عليها أكبر من قيمة المحك (٠,٠٥)، وجاءت نسبتها (٠,٣٩٣)، وبلغ مقدار الارتباط (٠,٠٣٧)، وهو ارتباطٌ ضعيفٌ، ويدل هذا على أنَّه لا توجد علاقةٌ بين التداعيات الإدارية للنزاعات المسلحة وبين الفجوة المعرفية في المجتمع، واستناداً إلى هذه المؤشرات فإنَّ الفرضية هنا تكون غير مُثبتةٍ فيُرفض قبولها، ومن الباحثين من أشار إلى تاثير الجانب الإداري على مقومات المعرفة في المجتمع ومنهم (المخلافي، ٢٠١٩، والحسني، ٢٠١٧، وعردوم، ٢٠١٧، وعبد العليم، ٢٠١٦، و Pherali, 2016)، وأكد اغلب من شملتهم المقابلة على تأثر المعرفة بالأوضاع الإدارية في ظل النزاعات المسلحة الحالية.

وفيما سبق بيانه من نتائج يتحقق الهدف الذي أجاب على السؤال الثاني من أسئلة هذه الدراسة.

٥،٢،٣ نتائج الهدف الثالث:

نص الهدف الثالث "الكشف عن مقدار الدلالة والتأثير المباشر للفجوة المعرفية في جودة خريجيّ التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ".

يُلاحظ في الشكل رقم (٤،١٠)، والجدول (٤،٤٤) أنَّ المؤشرات تدل على وجود تأثيرٍ سلبيٍّ مباشرٍ للفجوة المعرفية، إذ أظهرت النتائج أنَّ النسبة الحرجة قدرها (٨،٤٧٦) أي أنَّ هذه النسبة دالةٌ إحصائيّاً عند مستوى (٠،٠٠٠)، وهذه العلاقة دالةٌ إحصائيّاً، ومقدار الارتباط المشاهد (-٠،٥٦٤)، أي أنَّها ذات تأثيرٍ عكسيٍّ قويّ، وهذا يعني أنَّه عندما تتسع الفجوة المعرفية بمقدار وُحْدةٍ واحِدةٍ فإنَّ جودة خريجيّ التعليم والتدريب تقل بنسبة (٥٦٪)، وحينما تُقاس الفجوة المعرفية مباشرةً عند تحميد قياس تداعيات النزاع المسلح فإنَّ تأثيرها يكون أكبر حيث بلغ نسبة (-٠،٧١٦) ويُعزَى هذا إلى أنَّ هناك قصورٌ في الاهتمام برفع المستوى المعرفي لأفراد المجتمع في كافة مجالات المعرفة، نظراً لوجود قواعد توافقيةٍ بين الرفع من مستوى التعليم وانتشار المعلومات وزيادة فجوة المعرفة، ناهيك عما لحق بالبلد من جراء النزاعات المسلحة من عواقب فرضت على المستوى المعرفي واقعاً أشد عتمةً على المَدَيَين القريب والبعيد، وقد زاد هذا الوضع ويزيد من توسيع الخرق المعرفي، وهذا ما أشار إليه عددٌ من الباحثين (Martin, 2019، وصباح، وخالدة، ٢٠١٩، و Lind & Boomgaarden, 2019، ومهداوي، ٢٠١٨، و Wendy van de Sande, 2017، و Ancori, 2016).

وأشار عددٌ ممن شملتهم المقابلة إلى أنَّ قلة المعرفة وقلة التعليم أدت بالكثير من ذوي المستويات العلمية المتدنية أوعديمي التعليم إلى الانخراط ضمن أطراف النزاعات المسلحة، بل دُفع بالأطفال والجهلة إلى محارق التنازع والخسران بين الأطراف، وهذا من أهم المؤثرات على جودة التعليم.

ويتحقق بهذا الهدف الذي أجاب على السؤال الثالث من أسئلة هذه الدراسة.

٥،٢،٤ نتائج الهدف الرابع:

ينص الهدف الرابع على "التحقق من وجود دلالةٍ وتأثيرٍ غير مباشرٍ لتداعيات النزاعات المسلحة التي تؤثر في جودة خريجيّ التعليم والتدريب عندما تتوسط الفجوة المعرفية العلاقة بينهما".

نشاهد في الجدول (٤،٤٤) أنَّ مقدار التأثير غير المباشر لتداعيات النزاع المسلح في جودة خريجيّ التعلم والتدريب الفنيّ والمهنيّ من خلا وجود المتغير الوسيط بلغ نسبة (-٠،٤٥)، وهذا يعني أنَّه عندما تزداد تداعيات النزاعات المسلحة عند وجود المتغير الوسيط بمقدار وُحْدةٍ واحِدةٍ فإنَّ جودة خريجيّ التعليم والتدريب التِقنيّ والمهنيّ في ظل وجود الفجوة المعرفية تضعف بنسبة (٤٥٪). ومن الباحثين من أشاروا إلى أنَّ النزاعات المسلحة في ظل مستوى معرفيّ ضعيفٍ في أيّ مجتمعٍ يؤثر على مؤسسات التعليم ويفقده الجودة حسب ما أشار إليه كلٌّ من (مصطفى، ومحمد، ٢٠١٨، و Cano and Duarte 2016، وطه، ٢٠١٦، و Roman Hrmo, 2015، ورقية، ٢٠١٥، وفؤاد، ٢٠١٣، وجوهري، ٢٠١٣، وعصفور، وكاظم. ٢٠١٢، و Ford, 2010). بل ورد في دراسة فاطمة، وفوزية، (٢٠١٦) أنَّ توسع ظاهرة الأمية بشقيها القرائية والرقمية يترتب عليها أثارٌ سلبيةٌ تزيد الفجوة المعرفة اتساعاً، وأكدَّت إجابات عينة المقابلة على أنَّ المعرفة هي بوابة التطور في أيّ مجتمعٍ، ومفتاحها يكمن في التعليم والتعلم (معرفة ومهارة) لأداء المهام، وأنَّ مجالات التعليم المختلفة هي روافد التغذية الرئيسة للمعرفة، وأنَّ غياب الاستقرار والقلق الحاصل نتيجةً للنزاعات المسلحة أثر بشكلٍ سلبيّ في الجانب المعرفي. **ويتحقق بهذا الهدف الذي يجيب على السؤال الرابع من أسئلة هذه الدراسة.**

٥،٣ التوصيات، اعتمادًا على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

أولاً: يجب على العقلاء من المسؤولين من كل الأطراف المتصارعة والمحايدة في المجتمع أن يدركوا جميعاً أن البلاد على شفير هاوية، وأنَّ الفئات الضعيفة من النساء والأطفال، الذين هم أكبر أصول

البلاد، يُقتلون بوسائل الموت المتعددة سواءً بضعف الرعاية الصحية وانتشار الأمراض والأوبئة القاتلة، أو انهيار الوضع المعيشي وانتشار المجاعة في البلد، ناهيك عن ضحايا الأسلحة العمياء التي تصيب من ليس لهم علاقة بالنزاع، ناهيك عمن يقتل بالمواجهة، كل هذه التداعيات تخلِّف مستوى تعليميٍّ ومعرفيٍّ مضمحل، ولذا يجب عليهم جميعا احترام الإنسان وضمان حماية حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية في البنية التحتية والمصالح الحكومية وخاصة المرافق الصحية والمنشآت التعليميّة.

ثانياً: يوصي الباحث صانعي قرار التعليم بإعادة النظر في تبعية كليات المجتمع وفق إحدى الخيارين:

الخيار الأول: إلحاق كليات المجتمع بالتعليم العالي، وإدراجها في هياكل الجامعات الواقعة في نطاقها، والاعتراف بمفردات مناهجها ومخرجاتها، نظراً لأنَّ من أهداف التعليم العالي على مستوى العالم هو إعداد القوى البشريّة لسوق العمل، وهذه الكليات هي رافدٌ رئيسيٌ من روافد سوق العمل، كما أنَّها تستوعب طلاب ما بعد الثانوية وهذه من أهداف التعليم.

الخيار الثاني: أنَّ توحد كيانات التعليم المتعددة في كيانٍ واحدٍ ومجلسٍ واحدٍ، لإزالة الاختلاف والتناقض الموجود حالياً، على أن تنبثق عن ذلك قطاعاتٌ تخصصيةٌ لكل نوعٍ من أنواع التعليم، وتعمل في إطار استراتيجية عملٍ متناسقةٍ يسودها التكامل والانسجام في تحقيق غايات وأهداف التعليم المختلفة.

ثالثاً: ضرورة إدخال أساسيات مواد التعليم الفنيّ في كافة مراحل التعليم الأساسي، وكذلك إدخال برامج التعليم والتدريب المهنيّ والتِّقنيّ القائمة على الكفاءة في مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي، والاستفادة من أفضل الممارسات التي عملت في البلدان المتميزة في التعليم الفنيّ ومنها: ألمانيا، كوريا، اليابان، سنغافورا، ماليزيا.

رابعاً: يجب على الحكومة أن تعيد النظر في دعم وتمويل وتخطيط وإدارة برامج التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ بشكلٍ جيدٍ، ورفده بالميزانية الكافية قبل أن يضمحل أو يحتضر ويتقادم، مع مراعاة الترابط بين

الأنظمة والبرامج الأكاديمية وبين برامج التدريب والتعليم المهنيّ والتِّقنيّ، وتشجيع مواصلة التعليم الذي يُسهم في تضييق الفجوة المعرفية، ويُحسن من النظرة المجتمعية للتعليم الفنيّ والتدريب المهنيّ، ويُسهم في تذليل سُبل الإقبال على هذا النوع من التعليم.

خامساً: يجب على مسؤولي المؤسسات التي لها صلة بالتعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ التنسيق المشترك بين الخطط الاستراتيجية المتعددة للتعليم ومواكبة أهدافها لما يخدم هدف متطلبات سوق العمل.

سادساً: يجب تركيز كافة الجهود في القطاع العام على إصلاح الاعوجاج في منظومة العمل الإداري وإزالة المعوقات التنظيمية في كافة المؤسسات المعنية بالتعليم والمعرفة، نظراً لوجود تأثيرٍ سلبيّ بين التداعيات الإدارية وبين جودة خريجيّ التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ، وهو ما يؤكد على قوة الاختلال في منظومة إدارة التعليم باليمن.

سابعاً: يجب على المؤسسات المعنية بكليات المجتمع توفير الموارد التشغيلية ومستلزمات المعامل والورش، لأنَّ عدم وجود الورش والمعامل الكافية يجعل خريجيّ الكليات مزودين بجوانب نظرية فقط.

ثامناً: يجب على عمداء الكليات العمل على دعومة تطوير العملية التعليميّة بكليات المجتمع الحكومية بالشراكة بين القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، في منطقة كل كلية، وعلى أصحاب المصلحة من التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ، التركيز على الجودة الكلية لعملية التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ لضمان الحصول على أفضل المخرجات.

تاسعاً: على وازارة التربية والتعليم العمل على رفع جودة برامج مدخلات التعليم البشريّة والمادية، من خلال توفير المواد التعليميّة والمعدات والمواد الاستهلاكية والموارد البشريّة جيدة التأهيل.

٥،٤ المقترحات، يقترح الباحث إجراء الدراسات التالية مستقبلاً:

الدراسة الأولى: الجودة في مدخلات التعليم وتأثيرها في مخرجات التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ.

الدراسة الثانية: دور التعليم والتدريب في رفد الاقتصاد الوطني لتحقيق الأمن المعيشي في المجتمع.

الدراسة الثالثة: توحيد التخطيط الاستراتيجي والتكامل الإداري ودوره في جودة مخرجات التعليم والتدريب باليمن.

الدراسة الرابعة: أنسب الطرق للانتقال من التعليم إلى المهارة لتضييق الفجوة وتحقيق متطلبات التكامل بين مؤسسات التعليم والتدريب وسوق العمل.

الدراسة الخامسة: أنسب الطرق لمساهمة قطاعات الانتاج في إدارة، وتطوير التعليم، والتدريب.

د، ٥ الخلاصة العامة

تناول هذا الفصل تحليل ومناقشة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، وفقاً للنظرية المفترَضة التي ارتكز تصميم هذه الدراسة عليها، وللتحقق من الظاهرة موضوع الدراسة فقد بُني عليها أربع فرضياتٍ رئيسيةٍ واثنا عشر فرضيةٍ فرعيةٍ، وهي التي بيَّنها نموذج الدراسة المفترَض في الفصل الثاني من هذه الدراسة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنَّ الفرضيات الرئيسة الأربع ذات دلالةٍ إحصائيّة قويةٍ، إذ تجاوزت دلالاتها الإحصائيّة قيَم القبول المُقرة إحصائِيًّا، وهذا يؤكد قبول الفرضيات، إضافةً إلى أنَّها جميعاً مؤثرة، وكشفت النتائج أن من هذه الفرضيات فرضيةٍ واحدةٍ ذات تأثيرٍ إيجابيّ وثلاث فرضياتٍ ذات تأثيرٍ سلبيّ.

كما تباينت جزئياً نتائج الفرضيات الفرعية الاثنا عشر، إذ أثبتت نتائج التحليل العاملي بطريقة المركبات الرئيسة في برنامج تحليل الحُزم الإحصائيّة للعلوم الاجتماعية أن مفردات عوامل الفرضية الرئيسة الأولى تشير إلى وجود ست فرضياتٍ كامنةٍ، وعند إجراء تحليل نمذجة المعادلات البنائية للفرضيات الفرعية الست، بينت النتائج أنَّ فرضيتين فرعيتين هما ذاتا دلالتين إحصائيتين قويتين، وهاتان

الفرضيتان مقبولاتان لدلا لتيهما الإحصائيتين وتأثيرهما المباشر و(٤) فرضيات ليس لها دلالاتٌ إحصائيّةٌ مباشرةً وتأثيرها ضعيفٌ، إلا أن دلالتها وتأثيرها غير المباشر قوية.

وكذلك هو الأمر بخصوص الفرضيات الست الفرعية المنبثقة عن الفرضة الرئيسة الثانية، فقد تم إجراء تحليل الست الفرضيات الفرعية، وتبيَّن من النتائج أنَّ لهذه الفرضيات دلالاتٍ إحصائيّةٍ تجاوزت (٩٩٪)، وأنَّ خمس فرضياتٍ من هذه الفرضيات مقبولةٌ وذات تأثيرٌ قويٌّ، بينما رُفضت الفرضية التي تختبر الدلالة والتأثير للتداعيات الإدارية للنزاعات المسلحة وبين الفجوة المعرفية في المجتمع كونها غير ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ وتأثيرها ضعيفٌ، وفي ضواء ما توصل إليه الباحث من نتائج في هذه دراسة، والتي ارتكزت على الاستناد إلى تثليث نتائج الدراسة كتدابير لمعالجة أوجه القصور، وتجنباً للتحيُّز، بغية الوصول إلى نتائج شبه متكاملةٍ تقوي الفرضيات النظريّة التي ارتكز تصميم هذه الدراسة عليها، حيث أُضيف إلى نتائج البيانات التي تم الحصول عليها من المسح الميداني والمستندة إلى طرقٍ نظريةٍ متعددةٍ مواكِبةً لأدبيات البحث العلمي، وقد استخدُمت المقابلات لفحص العوامل التي تم البرهنة عليها من نتائج المسح الكميّ، ويضاف إلى ذلك فحص العوامل التي قد يكون لها تأثيرٌ وتم تجاهله في الاستقصاء. وفي ضوء ما سبق خرج الباحث بعددٍ من التوصيات التي إذا ما تم تطبيقها والأخذ بها على محمل الجد فإنَّ الأمل يحدو الباحث أن تتحقق مخرجاتٌ تعليميةٌ نوعيةٌ ماهرةٌ ومنتجةٌ بجودةٍ عاليةٍ، تُسهم في تحسين فعالية الرأس المال البشريّ المنتِج، وتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، للنهوض من بين براثن مخلفات النزاعات المسلحة القذرة التي شلَّت قدرات الرأس المال البشريّ في اليمن.

والله من وراء القصد،،،،